بلاغ صحفي
الاجتماع الثالث للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط في، 27 يونيو 2016

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية اجتماعها الثالث يوم الاثنين 27 يونيو 2016 بمقر بنك المغرب بالرباط.

وقد أحدثت هذه اللجنة بموجب القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. ويتولى رئاستها والي بنك المغرب وتضم في عضويتها ممثلي بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل ووزارة الاقتصاد والمالية. وتناط باللجنة مهمة المراقبة الاحترازية الكلية للقطاع المالي، حيث تقوم بتقييم المخاطر الشمولية لهذا القطاع وتدارس التدابير التي من شأنها تخفيف تأثيراتها بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي.

وقد تم خلال هذا الاجتماع:

- الموافقة على تقرير الاستقرار المالي برسم سنة 2015؛
- مناقشة خريطة مخاطر النظام المالي؛
- المصادقة على خريطة الطريق التي ستعتمدها مختلف الهيئات الرقابية لتعزيز الاستقرار المالي خلال الفترة 2016-2018.

وقد أفضى تحليل وضعية النظام المالي على صعيد التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة والمتوقعة إلى تحديد الخلاصات الرئيسية التالية:

- تراجع المخاطر بفضل تدني المخاطر الماكرو اقتصادية الناشئة عن الظروف الخارجية والمالية العمومية. إلا أن ضعف النشاط غير الفلاحي، في حال استمراره، قد يؤثر سلبا على النظام المالي.
- ضرورة اتخاذ تدابير تحفيزية من شأنها دعم تمويل الاقتصاد والحفاظ على عوائد المؤسسات المالية، وذلك في ظل انكماش القروض المقدمة للمقاولات.
- التسريع بالتنفيذ الفعلي للإصلاح المتعلق بآجال الأداء. فقد أبانت دراسة شملت ما يقرب من 1700 مقاولة غير مالية من القطاعين الخاص والعام بأن آجال أداء المستحقات بين الشركات اتسعت من جديد لتبلغ مستويات مثيرة للقلق، خاصة بالنسبة للمقاولات الخاصة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وبعض القطاعات الاقتصادية. ومن شأن هذه الوضعية التأثير بشكل كبير على سيولة المقاولات.

- استمرار البنوك في تحقيق الربح، مع توفرها على مستوى جيد من الرسملة والسيولة وقدرتها على الصمود أمام الصدمات الماكرو اقتصادية التي تتم محاكاتها في إطار اختبارات الضغط. في المقابل، عرفت مداخيل هذه المؤسسات البنكية تراجعا على العموم بفعل تقلص هوامش الإقراض وارتفاع تكلفة مخاطر الائتمان، إلا أن الأداء الجيد لأنشطتها بالخارج قد ساهم جزئيا في التخفيف من حدة هذا التراجع. وحيث إن نمو القروض البنكية اتسم بهيمنة قروض السكن بأسعار فائدة منخفضة، فإن تعرض البنوك لمخاطر سعر الفائدة يستدعي توخي المزيد من الحذر.
- توفير قطاع التأمين لهامش الملاءة المالية لتغطية مخاطر التأمين يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب. مع ذلك، فإن الانتقال إلى نظام للملاءة المالية على أساس المخاطر، يتطلب إعادة رسملة بعض مؤسسات التأمين. وقد تراجعت من جديد الأرباح غير المحققة التي قد تنجم عن محافظ أصول هذه المؤسسات بسبب ضعف أداء البورصة.
- مازالت الوضعية المالية لقطاع التقاعد تشكل مصدر قلق بالنظر للاختلالات المتعلقة بالتوازنات التقنية لبعض الأنظمة، خاصة نظام التقاعد المدني الذي شهد إصلاحه تأخرا كبيرا، هذا في الوقت الذي سجل هذا النظام عجزه الثاني سنة 2015، مما قد ينتج عنه نفاذ احتياطاته سنة 2022.
- لازالت أسواق الرساميل تساهم، و لكن بشكل محدود، في تمويل حاجيات الاقتصاد. إلى جانب ذلك، يشكل المستوى العالي للتركيز عاملا لانتشار المخاطر في النظام المالي، مما يستدعي اتخاذ إجراءات من بينها التسريع بالإصلاحات المخطط لها بغية تطوير أسواق الرساميل.

التواصل الصحفي

نعيم صقلي
الهاتف: 06.66.208.246
البريد الإلكتروني: n.sqalli@bkam.ma
تابعونا على تويتر @bankalmaghrib